

عواقب «هوس» أردوغان بالحلول العسكرية

تشير التطورات الحاصلة على الساحة الليبية والمواقف التركية منها، وما أفضت إليه من مواقف مصرية حازمة، إلى أن ثمة أنماطاً متكررة في السلوك التركي، هذه الأنماط باتت تفضى إلى توترات غير محدودة، وقد تدفع بتصعيد عسكري دراماتيكي على ساحة الشرق الأوسط بسبب «هوس» النظام التركي بالحلول العسكرية، ليس فحسب على الساحتين السورية والعراقية، بل أيضا الساحة الليبية.

فقد تنوعت السياسات، وتعددت التصريحات، التي كشفت طبيعة المحركات التي تقف خلف استراتيجيات التعاطي التركية على ساحات الدول العربية الملتهبة، على نحو يكفل لها الوجود الدائم على أراضي هذه الدول عبر صيغ مختلفة وأدوات متباينة، بما يوحي بأن ثمة مشروعا تركيا يستهدف إعادة إحياء «روابط قديمة» أطلق عليها رئيس الوزراء الأسبق، أحمد داود أغلو «العثمانية الجديدة».

فالسياسات التي تبنتها حكومات «العدالة والتنمية» استهدفت استغلال الصراعات الداخلية في بعض دول الإقليم، من أجل تمديد رقعة السيطرة، عبر إقامة قواعد عسكرية دائمة، لتغدو بعض هذه المناطق أكثر صلة بتركيا، مقارنة بالسلطات المركزية في البلدان التي تتبعها وتقع في نطاق حدودها، وذلك على نحو جعل سياسات تركيا أقرب إلى «العثمانية القديمة»، وليس «الجديدة».

حاولت تركيا مؤخرا إنشاء قواعد عسكرية داخل الحدود الليبية، إحداها بحرية في مصراتة، والأخرى جوية في «الوطية»، بعد أن كانت قد أقامت العديد من القواعد العسكرية في سوريا، والعراق، وقطر، والصومال، بالتزامن مع توجه عام قائم على استعراض القوة، وإتباع سياسات فرض الأمر الواقع، وجعل البديل عن قبول السياسات التركية الدخول في مواجهات عسكرية معها، وربما يفسر ذلك الاقدام على استهداف تمرکزات قواتها في قاعدة «الوطية».

ارتبط ذلك بأن «الأدوات الخشنة» حظيت بأولوية تركيا، بحسبانها مدخلا رئيسيا لتوسيع نطاق النفوذ في إقليم الشرق الأوسط. وقد استُخدم في هذا الإطار العمل على عقد العديد من الاتفاقيات العسكرية مع الجماعات والتنظيمات المحلية، كما فعلت مؤخرا مع حكومات الوفاق الليبية.

شرعت أنقرة أيضا في تحويل النفوذ المتنامي، في العديد من الدول «الرخوة»، إلى وجود دائم عبر مراكز وقواعد دائمة، وكأن لغة السياسة انعدمت، ولم تعد تمثل إلا ارتدادا لمساومات تركيا وتلويجها الدائم بجاهزية الحلول العسكرية.

لم يعبر ذلك عن تحول في الاستراتيجيات، أو في التفاصيل العابرة، بقدر ما مثل انعكاسا لتحول جوهرى في «الذهنية» و«العقلية» التركية التى باتت تتجه نحو التشدد القومى، وتوظيف الشعارات الدينية كمحض مدخل لتبرير التحركات الخارجية، على المستويين المحلى والإقليمى.

محركات سياسات نظام أردوغان

تتأسس قدرة تركيا على المناورة، على الصعيدين السياسى والإعلامى، وحشد قواتها العسكرية المتكرر عبر الإقليم على إدراك حالة الضعف العربى، وطبيعة الضغوط التى تتعرض لها إيران، ومرحلة الكمون التى كانت تنتهجها مصر، وذلك فى مرحلة يطلق عليها سياسيا مرحلة «إعادة بناء القدرات»، والبعد عن مغامرات غير محسوبة العواقب.

تدرك تركيا أيضا أن ثمة انقسامات دولية غير مسبوقة، وأن عودة روسيا إلى المشهدين الدولى والإقليمى أتاح فرصا لم تكن موجودة قبل عقدين من الزمان، سيما مع تنامى الانشقاقات الأوروبية - الأوروبية، والانقسامات فى الرؤى بين دفتى «الأطلسى»، بما يسمح بالتحرك فى «المناطق الرمادية»، وعدم التقييد بسياسات حلفائها من القوى الغربية المنقسمة على ذاتها حيال الكثير من القضايا الثنائية والدولية.

يمثل مذهب تركيا القومى، المحرك الرئيسى لسياساتها الغاشمة القائمة على إعادة الاحتلال للمناطق المجاورة، تحت عناوين براققة، وشعارات تجد صدى شعبيا لدى بعض القطاعات الراديكالية فى المنطقة العربية، على نحو بات يجعل أنقرة تجاهر علنا بدوافع سياساتها وأنباط أهدافها.

زعم الرئيس التركى، رجب طيب أردوغان، أن ليبيا وبلدان شمال أفريقيا «تراث أجداده وميراث بلاده»، وقال فى خطاب مؤخرا: «لتركيا حوض تاريخى وحضارى كبير، والبحر المتوسط وشمال أفريقيا هما جزءان مهمان من هذا الحوض، لذا فليبيا هى تراث لدولتنا العثمانية».

يوضح ذلك أن سياسة تركيا الجديدة تقوم على شرعنة «سياساتها القديمة» القائمة على الاحتلال، والنزوع نحو التصعيد العسكرى واستخدام القوة. يأتى ذلك عبر استحداث أدوات جديدة تعتمد على «سياسات التتريك»، ونشر اللغة والثقافة التركية.

تعتمد تركيا فى الترويج لسياساتها وتحركاتها على أدوات عديدة، منها «جيوش» من «اللجان الإلكترونية»، ومئات من المواقع الإخبارية، وعشرات القنوات الإعلامية. كما تعتمد على خطب وأحاديث تعكس تغلغل التيار القومى وتوجيهه دفة سياساتها الخارجية.

وتتزامن تحركات تركيا العسكرية مع العمل على التوسع فى برامج التعليم المباشر وغير المباشر للغة التركية، ونشر مراكز الثقافة، وتكثيف المنح العلمية، فى وقت يتصاعد فيه توظيف خطاب توسعى يثير شكوكا بشأن حقيقة أهداف السياسات التركية.

ففي الذكرى الثامنة والسبعين لوفاة مؤسس تركيا الحديثة، مصطفى كمال أتاتورك، قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، «نذكر بالرحمة قائد حرب الاستقلال وباني جمهوريتنا ورئيسها الأول الغازي مصطفى كمال»، واستدرك قائلاً «نتصدى للذين يحاولون تحديده تاريخ دولتنا بتسعين سنة، ويجب أن نتخذ كل أنواع التدابير، بما فيها مراجعة الكتب المدرسية، بدءاً من الابتدائية»، مؤكداً على أنه «لا يمكن سجن تركيا في ٧٨٠ ألف كم».

ثمة تصريحات أيضاً للرئيس التركي السابق، عبد الله جول، حيث صرح بأن تركيا تخلت عن الموصل لدولة العراق المركزية، وحال ما واجهت هذه الدولة التقسيم، فهناك حقوق لتركيا من المقرر أن تنجم عن ذلك.

وفي خطاب له في مدينة بورصة، قال أردوغان «لم نقبل حدود بلادنا طوعاً»، وقال «يسأل بعض الأشخاص بمنتهى الجهل ما شأن تركيا بشمال العراق، أو سوريا؟ لكن كل هذه المناطق الجغرافية تشكل جزءاً من وجداننا».

البعد التاريخي لسياسات تركيا

حاولت القيادة التركية استغلال حالة الفوضى الأمنية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، لترهن مجابهة عناصر الضعف الهيكلي، التي تعترى تماسك الدولة التركية ذاتها - بسبب التوترات الطائفية والصراعات العرقية والمناطقية التي تعاني منها، عبر محاولة الانتقال من مفهوم «الطورانية الأتاتورية» الضيقة - قطع الصلة مع الدول المحيطة - إلى «العثمانية» الواسعة - عبر إحياء رابطة الإسلام كخيط ناظم لسياسة تركيا الخارجية، وليس الطورانية التركية فحسب.

يوضح ذلك أسباب تكرار مطالب أردوغان بشأن ضرورات تعديل الاتفاقية الموقعة في مدينة لوزان السويسرية عام ١٩٢٣، التي على أثرها تم إقرار حدود تركيا. وقد علق على ذلك المؤرخ التركي، قدير مصر أوغلو، بقوله إن هذه الاتفاقية تمثل «الهنزيمة والمهانة»، ذلك أن «الأترك بتوقيع معاهدة لوزان تخلوا عن قيادة المسلمين، ورضوا بقطعة صغيرة من الأرض».

وقد أشار أتاتورك، في عام ١٩٢٣، إلى أن: «حدود أمتنا تمتد من جنوب خليج الإسكندرون من أنطاكية، وجنوب جسر جرابلس، ومحطة السكة الحديد، وجنوب حلب، ثم تسير جنوباً مع نهر الفرات حتى تضم دير الزور، ثم تتجه شرقاً لتضم الموصل، وكركوك والسليمانية».

جاءت تحركات تركيا الهادفة إلى تجسيد الرغبة في تغير القواعد التي أساسها تم ترسيم حدودها الجغرافية مع دول الجوار العربية، متنوعة، وعبر أطر شتى. فقد بدأت أولى عملياتها العسكرية داخل الحدود السورية في ذكرى مرور ٥٠٠ عام على معركة مرج دابق (٨ أغسطس ١٥١٦)، وحذر الرئيس التركي الأطراف التي تريد إنشاء دولة في شمال سوريا، وأشار، في كلمة ألقاها خلال اجتماع عقده مع المختارين الأتراك في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة، إلى أن المناطق التي يُراد لها أن تشهد إنشاء «حزام إرهابي» بالشمال السوري تقع ضمن حدود «الميثاق الوطني لتركيا»، الذي تبناه برلمان البلاد عام ١٩٢٠، ويعطيها حق المشاركة في تقرير مصير مناطق خارج حدودها الجغرافية كالموصل، وحلب، وكركوك.

صاغ البعد التاريخي أيضا موقف تركيا حيال الكثير من الأحداث في العراق. فقد سبق للمتحدث باسم الحكومة أن أكد على احتفاظ أنقرة بحقوقها التاريخية المنبثقة عن الاتفاقيات الثنائية والدولية، ولفت إلى أن هذه الاتفاقيات تنصرف إلى معاهدة «الوزان ١٩٢٣» و«أنقرة ١٩٢٦».

لذلك، قامت مقارنة السياسات التركية في هذا السياق على أن التوجه التركي حيال التطورات في العراق لا يتعلق بمحض تأثيراتها وارتداداتها المحتملة على أنقرة، وإنما يرتبط بالأساس بالحقوق التاريخية التي يمكن لتركيا أن تطالب بها، سيما فيما يخص مدينة الموصل وحقوق التركمان في مدينة كركوك.

تعتمد تركيا في تحركاتها على ساحات الجوار، على إعادة استنساخ استراتيجيات الماضي من حيث الاعتماد على أدوار «الوكلاء المحليين»، أو ما كان يطلق عليهم «الانكشاريين». ترتبط أدوار هؤلاء في الحالة العراقية بفواعل محلية عدة، منها القوى التركمانية، وقوات البشمركة الكردية، وقوات «الحشد الوطني»، وفي سوريا «الجيش الحر»، وفي الساحة الليبية، اعتمدت تركيا على «المرتقة» السوريين، وبقايا الجماعات الإرهابية في سوريا، لتقوم بنقل نحو ١٣ ألف إرهابي إلى الأراضي الليبية، من أجل دعم مشروعها التوسعي في شمال أفريقيا.

يتضح من جملة ذلك، أن تركيا تستهدف دعم اقتصادها بموارد غير محدودة، وتوسيع رقعة جغرافيتها التي تعتبرها محدودة بالنظر إلى طموحها المستجد، وتاريخها التوسعي المعروف. تعمل تركيا بأداء ممنهج على مشروع تتعدى خطورته الهيمنة العسكرية التركية، من أجل تترك مناطق الجوار، سيما في غرب ليبيا، وشمال سوريا والعراق، وتوظف تركيا في ذلك فصائل تتبع أجنداتها بدوافع مذهبية وتاريخية، ليتم العمل بعد ذلك على تعميم تعلم اللغة التركية، ورفع العلم التركي على بعض المؤسسات، بل يصل الأمر إلى نشر صور أردوغان في المرافق العامة.

ما تقوم به تركيا يمثل مشروعا قوميا، وليس محض سياسات تجسد ارتدادات طارئة أو مؤقتة لطبيعة تفاعلات محيطها. هذا المشروع قد تدفع تركيا ثمنه غالبا، فلم يعد من يتأثر بتداعياته الدراماتيكية الدول العربية فحسب، بل أيضا الكثير من القوى الغربية، ولعل ذلك يفسر مواقف الكثير من القوى الإقليمية والدولية حيال تحولات السياسات المصرية إزاء الأزمة الليبية، إثر «تصعيد المواقف» لردع تركيا عن الاستمرار في سياساتها العدوانية حيال الأراضي الليبية.

رئيس التحرير